الأنباء
الجمعة 15 مايو 2015

استذكر مناقب الراحل في ذكرى رحيله السابعة

الحويلة: حياة الأمير الوالد نموذج وطني فريد ورمز من الرموز الكويتية البارزة

د.محمد الحويلة

أكد النائب د.محمد الحويلة أن مسيرة حياة الراحل سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله، طيب الله ثراه، تعتبر نموذجا وطنيا خالصا للانتماء وحب الوطن والمواطن فهو رمز من رموز الكويت الوطنية البارزة عبر مسيرته الطويلة في خدمة بلاده، لاسيما في المحطات المفصلية والمهمة من تاريخها، وعلى وجه الخصوص خلال محنة الغزو العراقي للكويت عام 1990. جاء ذلك في تصريح صحافي للنائب د.محمد الحويلة في الذكرى السابعة لرحيل الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله، مؤكدا أن الأمير الراحل ساهم وبفعالية خلال حياته العملية في وضع أسس بناء الكويت الحديثة، حيث كان شاهدا على اللحظات الأولى لاستقلال البلاد، وقيام الكويت وفق المفاهيم المعاصرة، كما شارك في إعداد الدستور، وكان عضوا فاعلا في إنجازه، كما يعتبر الراحل أحد صانعي السياسة الكويتية في مجالي الأمن والدفاع، فقد كان أول وزير للداخلية عام 1962، وثاني وزير للدفاع في ظل الدستور، وفي 31 يناير عام 1978 بادر الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، بتزكية الشيخ سعد العبدالله، ليكون وليا للعهد، وبعدها بأيام وفي الثامن من شهر فبراير من العام ذاته، صدر أمر أميري بتعيينه رئيسا لمجلس الوزراء. فقدر له أن يتولى رئاسة الحكومة في ظروف محلية وإقليمية ودولية معقدة، فبذل جهودا كبيرة لمواجهة الأزمات والتحديات فاجتهد في تحديث الكثير من المرافق العامة وزيادة الخدمات المقدمة إلى المواطنين في المجالات كافة وأولى اهتماما بالغا بشؤون الثقافة والإعلام ودعم المؤسسات التعليمية والارتقاء بمستوى التعليم باعتباره أساس تقدم الوطن وبناء الأجيال وغرس قيم الانتماء والولاء وحب الوطن. كذلك حرص سمو الأمير الوالد على وحدة الصف والكلمة وتماسك الجبهة الداخلية لتكريس الوحدة الوطنية في البلاد انطلاقا من مقولته الشهيرة «الكويت أولا» والذي ظهر جليا بما قدمه للكويت من عطاء عظيم ودور لا ينسى في السراء والضراء، فعلينا جميعا استكمال مسيرة الآباء في الانجاز والحفاظ على استحقاقاتنا الوطنية والديموقراطية، متضرعين إلى المولى عز وجل أن يحفظ الكويت دار امن وأمان ويكتب لها العزة والتقدم والازدهار في ظل قيادتها الحكيمة.

البراك: البديل الإستراتيجي يحتاج إلى ضمانات لعدم المساس بمكتسبات الموظفين

محمد البراك

قال النائب محمد البراك إن مشروع البديل الاستراتيجي المقدم من الحكومة تحتاج له الدولة لمعالجة الأخطاء التي تسببت فيها الزيادات والفوارق المالية بين موظفي التخصص الواحد من قبل الحكومات السابقة ويفترض ألا تكون الفوارق كما هو حاصل حاليا والتي تصل إلى ألفين وثلاثة آلاف دينار بين موظفي التخصص الواحد والشهادة الواحدة ونحن مع استحقاق الموظفين لتلك الزيادات لطبيعة وأهمية وخطورة الأعمال التي يقومون بها وأغلب دول الخليج رفعت رواتب موظفيها أضعاف الكويت ولكن وقع ظلم على بعض الموظفين ممن لم يحصلوا على كوادر ورغم زيادتهم إلا أن الفوارق شاسعة.

وأضاف البراك أن مشروع الحكومة المقدم يحتاج إلى ضمانات قانونية كافية تضمن عدم المساس بمكتسبات الموظفين والزيادات التي حصلوا عليها سواء كانت بالراتب الأساسي أو البدلات أو العلاوات أو المكافآت والراتب التقاعدي مستقبلا وفي حال ضمان عدم التعرض لمكتسبات الموظفين ومنح الموظفين الآخرين ممن لم يحصلوا على زيادات عالية ورفع رواتبهم وعلاواتهم وبدلاتهم ومكافآتهم بحيث تصل الرواتب بشكل متناسب بين حملة التخصص والشهادة الواحدة فهنا نضمن للجميع الحصول على حقوقهم ونوافق على المشروع.

وشدد على ضرورة أن يكون المشروع شاملا للجميع وعدم التمييز بين المواطنين وان يكون المعيار هو طبيعة وخطورة وأهمية العمل المكلف به الموظف حتى لا يكون إقرار البديل الاستراتيجي سببا في عزوف المواطنين عن العمل في المهن الشاقة والخطرة في حال التساوي بالدرجات الوظيفية وذهابهم للعمل بالمهن السهلة البعيدة عن المخاطر ولا يمنع أن يطرح هذا المشروع للنقاش باللجان المتخصصة وسماع وجهات نظر جميع الجهات المعترضة عليه حتى يمكن اتخاذ الرأي المناسب بشأن هذا القانون المهم والحرص على مصلحة الموظفين جميعا.

تعليقاً على جواب الوزير العيسى على أسئلته بخصوص المناهج

الحمدان: مناهج التربية الإسلامية مؤلفة حديثاً واعتمدت مبدأ الوسطية والاعتدال

حمود الحمدان

أطالب الوزير بالتركيز على منظومة القيم الأخلاقية وتعزيزها في المدارس

أكد النائب حمود الحمدان أن لجان تأليف مناهج التربية الاسلامية اعتمدت مبدأ الوسطية في كتبها للمراحل الدراسية المختلفة، فتجنبت الخلافات وبعدت عن المغالاة والتطرف، ودعت الى وحدة الصف، مشيرا الى أن فلسفة بناء المناهج الدراسية الحالية قامت على جملة من الأسس الرامية الى جعل الدروس أكثر جذبا وتشويقا، وأيسر فهما واستيعابا، وتطبيقا عمليا في الحياة اليومية.

وأضاف الحمدان في رده على جواب وزير التربية بشأن تعديل المناهج ان مناهج التربية الاسلامية جديدة التأليف وبعض كتبها تُدرس لأول مرة في العام الدراسي الحالي، مستغربا كيف يعد الوزير هذه المناهج قديمة وان هناك متغيرات طرأت تستلزم إعادة النظر في محتوى المناهج الدراسية؟ في مقابل مناهج المواد الاخرى لم يتطرق لها رغم قدم تأليفها؟ وقال إن إجابة الوزير لم تخرج عن مجموعة من العبارات الانشائية الخالية من الادلة والاحصائيات والارقام التي كنا نتمنى على الوزير أن يرفقها بإجابته على أسئلة الاعضاء. ورفض زعم وزير التربية بروز كثير من مظاهر التطرف والغلو في المجتمع الكويتي فهذه الدعوى باطلة بإطلاقها هكذا، مطالبا الوزير بتحديد مواطن التطرف أو الدعوة الى العنف التي يعنيها، وإن كانت ثمة حالات فردية غيرت قناعاتها عن طريق مواقع مجهولة في الانترنت فإنها لا تشكل ظاهرة، وليست بسبب مناهج التربية الاسلامية الداعية الى الوسطية والاعتدال.

واستغرب الحمدان إرفاق الوزير مع جوابه خطاب التوجيه العام للتربية الاسلامية الذي لم يتعرض للمناهج المؤلفة وإنما خرج بتصور لإثراء الكتب بالتدريبات المهارية التي تنمي مهارات التفكير العليا لدى المتعلمين، وهو ما تم تطبيقه في مناهج المرحلة الثانوية، وتصحيح الاخطاء المطبعية إن وجدت. مطالبا بأن يكون التوجيه الفني لمادة التربية الاسلامية هو عمود الارتكاز في المناهج الدراسية للمادة، رغم حداثة مناهج التربية الاسلامية وعدم الحاجة للتغيير.

وأضاف أن الواجب على وزير التربية وأركان وزارته الاهتمام والتركيز على منظومة القيم الاخلاقية وتعزيزها في المدارس والمعاهد والجامعات، فالوزارة بالأصل هي وزارة التربية، ولذا يجب الاهتمام في هذا الجانب قبل الاهتمام في جانب التعليم ذاته وتطويره. واشار الى أن مناهج التربية الاسلامية تعزز القيم الوجدانية وتعكسها بمظاهر سلوكية يطبقها الطالب من خلال ما تعلمه في دراسته لمادتي التربية الاسلامية والقرآن الكريم. وقال إن مناهج التربية الاسلامية تم عرضها على أهل الميدان وعقد حلقات نقاشية حولها وحصر الاخطاء المطبعية التي يمكن تداركها في الطبعات الجديدة من دون الحاجة لتغيير المناهج، مشددا على أن تغيير مناهج التربية الاسلامية لا يمكن أن يتم بحسب أهواء البعض أو اتجاهات وميول البعض الآخر، فهي مناهج تعالج معالجة تربوية وتعزز الوسطية، والآيات والاحاديث ثابتة واضحة الدلالة غير قابلة للتغيير فالدين محفوظ بحفظ الله له. وكان الوزير العيسى قد رد على سؤال الحمدان بشأن تعديل مناهج التربية الاسلامية بما يلي:

البند رقم 1 من السؤال:

لا يخفى على المتابع للواقع المحلي والاقليمي والدولي حجم التغيرات والمستجدات التي طرأت بل انعكست على المجتمعات الانسانية، ومنها بالطبع المجتمع الكويتي، حيث برزت كثير من مظاهر التطرف والغلو واهتزاز منظومة القيم الاخلاقية، وعليه كان لابد لوزارة التربية بأن تقوم بدور فعال وحيوي وسريع لمواجهة هذه الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع، ولا شك في أن مادة التربية الاسلامية تمثل أهم المواد المعززة للجوانب القيمة سواء الدينية أو الاخلاقية أو الاجتماعية وغيرها، وعليه كان لابد من إعادة النظر في محتوى جميع المناهج الدراسية التي من ضمنها التربية الاسلامية لتسهم مساهمة فعالة في تعزيز قيم الوسطية السائدة في مجتمعنا، مع إبراز الدور الانساني والحضاري للدين الاسلامي بعيدا عن التطرف والعصبية. وقد بدأ العمل بمتابعة من قطاع البحوث التربوية والمناهج، والتوجيه الفني للتربية الاسلامية باجتماعات ضمت الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج د.سعود هلال الحربي والموجه الفني العام للتربية الاسلامية بالانابة هادي حمد المري والموجهين الاوائل (مرفق السيرة الذاتية لكل منهم).

البند رقم 2 من السؤال:

تشمل المراجعة كل مواد التربية الاسلامية في المراحل التعليمية الثلاث.

البند رقم 3 من السؤال:

سيتم التركيز على موضوعات القيم الاساسية المتعلقة بالوسطية والولاء والانتماء والتعايش السلمي وحقوق الانسان.

البند رقم 4 من السؤال:

بدأت عملية تطوير المناهج في العام الدراسي 2007/2008، ولاشك في أنها فترة قد تكون قديمة، علما بأن هناك العديد من المتغيرات التي طرأت فكان لابد من إعادة النظر في محتوى المناهج الدراسية (مرفق مقترح التوجيه الفني العام للتربية الإسلامية).

العدواني: استجواب دشتي للخالد تدخل في أعمال السلطة التنفيذية

عبدالله العدواني

استغرب النائب عبدالله العدواني تقديم النائب د.عبدالحميد دشتي استجوابا للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بشأن السياسة الخارجية لدولة الكويت.

وقال العدواني في تصريح صحافي: ان الاستجواب احتوى على مثالب قانونية ودستورية، ويعتبر تدخلا في السياسة العامة لدولة الكويت التي رسمها ويشرف عليها احد ابرز السياسيين في العالم وهو صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد حفظه الله ورعاه بالإضافة الى انه تدخل في عمل السلطة التنفيذية.

وأضاف العدواني ان توقيت الاستجواب وهدفه مستغرب، اذ ان سياسة دولة الكويت تحظى بتقدير دولي نظرا للسياسة المتوازنة والحكيمة التي يقودها قائد الانسانية صاحب السمو الامير حفظه الله ورعاه الذي شهد له القاصي والداني بحكمته المميزة ونهجه السياسي الواضح.

وأوضح العدواني ان الاشادات الدولية المستمرة من زعماء وقادة العالم ورؤساء الامم المتحدة المتعاقبين دليل واضح على سلامة نهج السياسة الخارجية وصحتها، داعيا الى عدم الانجراف وراء الاستجوابات التي لا تفيد في ظل التعاون الذي تشهده السلطتان وشهد انجازات لصالح المواطنين والدولة.

التميمي: السماح بتقييد غير محددي الجنسية في جدول المحامين

عبدالله التميمي

تقدم النائب عبدالله التميمي باقتراح بتعديل الفقرة الاولى من المادة 2 من القانون رقم 42 لسنة 1964 بشأن تنظيم مهنة المحاماة والقوانين المعدلة عليه، وذلك بإضافة نص للفقرة أولا: تسمح بتقييد المحامين من غير محددي الجنسية.

ونصت المواد على ما يلي:

● المادة رقم 2: يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين: أولا، أن يكون كويتيا (أو من فئة غير محددي الجنسية).

ونصت المذكرة الايضاحية لاقتراح بتعديل الفقرة الاولى من مادة 2 من القانون رقم 42 لسنة 1964 والقوانين المعدلة عليه، على ما يلي: لما كانت مهنة المحاماة إحدى مهن تعزيز وترسيخ العدالة بين الناس فإن قانون تنظيم مهنة المحاماة استثنى فئة غير محددي الجنسية الذين يقيمون في دولة الكويت منذ ولادتهم، لذلك أتقدم بهذا التعديل لشمول أبناء هذه الفئة ممن حصلوا على إجازة الحقوق من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات المعترف فيها من قبل وزارة التعليم العالي على أن يلغي هذا التعديل كل ما يتعارض معه من هذا القانون والقانونين ذات العلاقة التي تمنع الحاصلين على شهادة الحقوق من أبناء هذه الفئة من ممارسة مهنة المحاماة والترافع أمام درجات القضاء الثلاث في كافة المحاكم الكويتية.

ويشترط في تقييد المشمولين في هذا التعديل، توفر كل الشروط المهنية المنصوص عليها في القانون بجانب أن يكون مواليد دولة الكويت ودرس في مدارسها من المرحلة الابتدائية وحتى الثانوية العامة ويحمل إحصاء 1965.

الفضل لإنشاء جسر مشاه بين مواقف «المجلس» و«العدل»

نبيل الفضل

تقدم النائب نبيل الفضل باقتراح برغبة جاء في مقدمته: يعاني مراجعو قصر العدل من زحمة السيارات وقلة المواقف ما يؤدي ذلك لتعطيل حركة السير ومخالفتهم لقوانين المرور وتكدس السيارات في أماكن غير مخصصة لهم في المواقف ما ينعكس على ضياع أوقات المراجعين، ومن جانب آخر هناك مساحة كبيرة في خلف مبنى مجلس الأمة الكويتي يمكن الاستعانة بها كمواقف سيارات إضافية تخدم مراجعي قصر العدل.

وطالب في اقتراحه بإنشاء جسر مشاة مسقف ذي سلالم كهربائية يخدم كبار السن تكون ميسرة لهم وللمراجعين يربط ما بين مواقف مجلس الأمة وقصر العدل على طريق الدائري الأول.

عبدالله يسأل العيسى عن مركز التقييم والقياس بجامعة الكويت

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته: نمى إلى علمنا أن هناك شبهة في صرف الموارد المالية التي يتم إدخالها عن طريق مركز التقييم والقياس بجامعة الكويت، مطالبا بتزويده بالآتي: نسخة من اللوائح الجامعية والقرارات الخاصة والمنظمة حول المركز منذ انشائه وحتى تاريخ السؤال؟ وتزويدي بأسماء رؤساء المركز منذ تأسيسه وحتى تاريخه؟ واذا كان الرئيس لم يتغير منذ تأسيس المركز وحتى تاريخه رغم أن المنصب اكاديمي ـ فهل تسمح اللائحة بالاستمرار بهذا المنصب لاكثر من اربع سنوات. وما موارد ومصروفات المركز منذ العام 2010 حتى تاريخه؟ يرجى تزويدنا ببيان تفصيلي حول ذلك وخصوصا مكافآت رئيس المركز والعاملين بالمركز والمشرفين على اختبار القدرات للطلبة مع بيان تفصيلي بأسماء المشرفين ووظائفهم الإدارية وتخصصاتهم العلمية؟ وهل تم صرف بعض من الإيرادات للمستشار القانوني بالمركز؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تقديم بيان تفصيلي بهذه المصروفات وأسباب الصرف؟

قدم اقتراحاً لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية

الجيران: نظام استبدال المعاش التقاعدي وفق أحكام الشريعة وبدون فوائد ربوية

د.عبدالرحمن الجيران

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران بالاقتراح بالقانون في شأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية، ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم 77 مكررا الى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 المشار اليه النص الآتي: 77 مكررا1 ـ «يقوم نظام الاستبدال وفق أحكام الشريعة الاسلامية وبدون فوائد ربوية وبنظام القرض الحسن، سواء كان الموظف داخل أو خارج الخدمة»، 2 يقوم وزير المالية بتعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية للتحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الاسلامية، على أن ترفع تقارير دورية لوزير المالية تبين فيها مدى التزام المؤسسة بفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

مادة ثانية: يلغى كل حكم ورد في قانون آخر يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

يقوم نظام الاستبدال الذي تقدمه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن تدفع المؤسسة مبلغا نقديا معلوما للمستفيد كجزء من راتبه التقاعدي، على أن يرد المستفيد أصل الدين وفوائده بقيمة أعلى منه على أقساط مؤجلة، وقد يكون هذا الاستبدال عند نهاية الخدمة بشروط معينة، وقد يكون استبدال جزء المعاش التقاعدي الافتراضي أثناء الخدمة وقبل التقاعد.

وكلتا الصورتين تتضمنان دفع مبلغ نقدي فوري للمستبدل بشروط، وحسم دوري لجزء من المعاش التقاعدي مقابل سداد المديونية، كما أن المبلغ المسترد يتضمن سداد أصل الدين مضافا اليه فائدته المشروطة، وهي في الواقع عملية معاوضة نقدية آجلة، تضمنت عقد قرض بفائدة ربوية، بدليل ان المؤسسة تعتبر عملية الاستبدال كإحدى أدوات الاستثمار وتنمية الاموال، كما أنها تتضمن قمارا، وذلك لأن المستبدل إذا مات قبل سداد المبلغ الذي أخذه ضاع على المؤسسة ما دفعته، ووجب عليها تسوية حقوق المدين، ويسقط عنه بقية ما تبقى في ذمته من دين.

ولكي تتخلص المؤسسة من الاشكال الشرعي في نظام الاستبدال، يمكنها تقديم خدمة الاستبدال وفق صيغة القرض الحسن، بحيث يكون المبلغ المسترد مساويا للمبلغ المستبدل، فإذا توفى المستبدل قبل سداده استرد ما تبقى منه معاش المستحقين عنه على أقساط ميسرة، أو بإسقاط المتبقي، كما يمكن للمؤسسة الاستفادة من صيغ التمويل الاسلامي إذا كانت ترغب في الاسترباح من عملية الاستبدال.

ولكل هذا دعت الحاجة الى اضافة مادة جديدة (77 مكررا) التي تنص على: أن يقوم نظام الاستبدال وفق أحكام الشريعة الاسلامية وبدون فوائد ربوية وبنظام القرض الحسن، سواء كان الموظف داخل أو خارج الخدمة. وأن يقوم وزير المالية بتعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية للتحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الاسلامية، على أن ترفع تقارير دورية لوزير المالية تبين فيها مدى التزام المؤسسة بفتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.